بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٢٨٨٨٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك عوده سورية شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة بتاريخ 2018/04/29

بتمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في التاسع والعشرون من شهر نيسان من العام 2018، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك عوده سورية شركة مساهمة مغفلة عامة سورية اجتماعها في قاعة لوفانت في فندق فورسيزنز بدمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم (16081) من صحيفة البعث بتاريخ 13 نيسان 2018
- العدد رقم (16661) من صحيفة الثورة بتاريخ 13 نيسان 2018
- العدد رقم (13208) من صحيفة تشرين بتاريخ 15 نيسان2018
- العدد رقم (2878) من صحيفة الوطن بتاريخ 15 نيسان2018

رقم الوارد: 622
التاريخ 2018/4/30
سوق دمشق للأوراق المالية

كما تم نشر البيانات المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 196 من المرسوم رقم 29 لعام 2011 في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم (13205) تاريخ 11 نيسان 2018 من صحيفة تشرين
- العدد رقم (2876) تاريخ 11 نيسان 2018 من صحيفة الوطن
- العدد رقم (13206) تاريخ 12 نيسان 2018 من صحيفة تشرين
- العدد رقم (2877) تاريخ 12 نيسان 2018 من صحيفة الوطن

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد محمد أنس حمد الله بصفته رئيس مجلس إدارة البنك.
عين كل من السادة سمياء العطار و كريم الهبل مراقبتين للتصويت من المساهمين.
كما عين المحامي يزن ديروان كاتباً للجلسة.
حضر السيد محمد حسن والآنسة إمامة محمد مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1245/5175 تاريخ 2018/4/23.
وحضر كل من الآنسة ريما قباني و الآنسة نعمت مرعشلي و السيد محمود علي باشا مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2987/ص تاريخ 2017/04/25.
كما حضر كل من السيدة كنده حاتم و الآنسة راما حوارنة مندوبي هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 386/ص تاريخ 2018/4/19
كما حضر السيد الدكتور قحطان السيوفي بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.
كما حضر كل من السيد مهيار بركات والسيد حسام اليوسف والآنسة هبة قسيس بصفتهم مراقبي المصرف الداخليين استناداً لتعليمات مصرف سورية المركزي.

وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة محمد أنس حمد الله، تامر غزاله ممثلاً عن شركة ليبانون انفست ش.م.ل، وائل العجة ، ندى أسعد، محمد العبود، وتغيب السيد

صورة طبق الأصل

٣٠ نيسان ٢٠١٨

BASY/PC/010

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

فؤاد حوراني و السيد سامر العويس لدواعي السفر ولأسباب قاهرة علماً بأنهم فوضوا باقي أعضاء المجلس بالحضور.
كما حضر المدير العام للمصرف السيد أنطوان الزير.
تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية ، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره 90,56% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة لاتخاذ القرارات المطلوبة في اجتماع الهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور بعد ان تم الاطلاع على الوكالات المعطاة للحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2017 وخطة العمل للعام 2018.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وفق تقرير الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2017
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات واتخاذ القرار بشأنها.
4. اتخاذ القرار فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح والخسائر للعام 2017 وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. بحث موضوع صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018 واتخاذ القرار بشأنها.
7. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2017 واتخاذ القرار بشأنها.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2017.
9. انتخاب مدقق الحسابات للعام 2018 وتعيين تعويضاته .
10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

باشرت الهيئة العامة أعمالها ومداولاتها وفق مايلي:

1. **الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2017 وخطة العمل للعام 2018:**

قام رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة والحديث عن أعمال المصرف خلال السنة المالية 2017 والتي تناولت النقاط التالية:

- تحقيق أرباح صافية بمبلغ 1,158 مليون ل.س. حيث كان لرد المؤونات التي تم تشكيلها في الأعوام السابقة النصيب الأكبر في تحقيق هذه الأرباح، الأمر الذي يبرهن على صحة الإستراتيجية التي انتهجها المصرف منذ عدة سنوات في زيادة التحوط من خلال تشكيل مؤونات بمستويات عالية والتي ساعدته على مواجهة ظروف الائتمان القاسية لحين تحسن هذه الظروف وبالتالي تمكين المصرف من رد ما يمكن من هذه المؤونات إلى الأرباح.
- تخفيض الديون الغير منتجة من 5.6 مليار ل.س إلى 3.5 مليار ل.س لتنخفض معها نسبة هذه الديون لإجمالي المحفظة من 25% إلى 19%.
- بقاء نسب السيولة بمعدلات مرتفعة في حين حققت ودائع الزبائن نموا ملحوظا بمعدل 10%، مما يدل على تحسن الظروف وثقة المودعين بالمصرف.

كما قدم السيد رئيس الجلسة شرح موجز عن خطة عمل المصرف للعام الحالي 2018 والتي تمحورت حول ما يلي:

- الاستمرار في منح القروض التجارية سواء للعملاء الحاليين أو لعملاء جدد، إضافة إلى تمويل العديد من المشاريع التي تساهم بدفع عجلة الاقتصاد ومن دون الإخلال بجودة محفظة التسليفات.
- البحث عن فرص إقراض جديدة من خلال إعادة تفعيل بعض المنتجات المصرفية الخاصة بقروض التجزئة وفق ما تسمح به قوانين الجهات الرقابية من جهة وبما مع يتناسب مع السوق المحلية من جهة أخرى.
- السعي الدائم لرفد الإيرادات بموارد جديدة وذلك لمواجهة التنامي الدائم في النفقات التشغيلية وصولا إلى توازن مقبول بين الإيرادات والنفقات، وبخاصة في ظل تراجع فرص الاستثمار والتوظيف من جهة وتنامي معدلات التضخم بشكل حاد من جهة أخرى.
- الاستمرار في سياسة التحوط لكافة المخاطر على مختلف أنواعها والتي يأتي على رأسها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- الحفاظ على الكادر البشري للمصرف الذي يعمل بكل جد وتفان وإخلاص لتحقيق خطة العمل بحرفية وجودة عالية

كما عرض على السادة المساهمين أهم ما تميز به العام المالي 2017 وفق تقرير أعد لهذا الخصوص.

2. **الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وفق تقرير الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2017**

قام الدكتور قحطان السيوفي بصفته مدقق حسابات البنك بعرض تفصيلي للتقرير السنوي ونوه فيه حول مطابقة حسابات البنك للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.

وبين وجود أرباح محققة بمبلغ وقدره /1,158,347,368/ ل.س (فقط مليار ومائة وثمانية وخمسون مليون وثلاثمائة وسبع وأربعون ألف وثلاثمائة وثمانية وستون ليرة سورية لا غير) قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

كما بين وجود خسائر غير محققة بمبلغ /4,429,234,118 ل.س/ ل.س (فقط أربعة مليارات وأربعمائة وتسع وعشرون مليون ومائتان وأربع وثلاثون ألف ومائة وثمانية عشرة ليرة سورية لا غير) وهي ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي للمصرف.

3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات واتخاذ القرار بشأنها :
جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية للبنك فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

4. اتخاذ القرار فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق احكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف:
تمت مناقشة موضوع تكوين الإحتياطيات من قبل الهيئة العامة للمساهمين حيث أوضح رئيس الجلسة بأن الارباح المحققة قبل الضريبة هي /1,158,347,368/ ل.س (فقط مليار ومائة وثمانية وخمسون مليون وثلاثمائة وسبع وأربعون ألف وثلاثمائة وثمانية وستون ليرة سورية لا غير) وبين ضرورة تشكيل احتياطي قانوني بنسبة 10 % منها اي بمبلغ /115,834,737 ل.س/ (فقط مائة وخمسة عشر مليون وثمانمائة وأربع وثلاثون ألف وسبعمائة وسبع وثلاثون ليرة سورية لا غير) كما بين ضرورة تشكيل احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي أي بمبلغ وقدره/115,834,737 ل.س/ (فقط مائة وخمسة عشر مليون وثمانمائة وأربع وثلاثون ألف وسبعمائة وسبع وثلاثون ليرة سورية لا غير) كاحتياطي خاص.
وطلب من الحاضرين الموافقة على اقتطاع الاحتياطيات وفق ما سبق.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح والخسائر للعام 2017 وفق مقترح مجلس الإدارة:
أشار رئيس الجلسة إلى أن البيانات المالية للمصرف والموقوفة بتاريخ 2017/12/31 قد بينت وجود أرباح محققة قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات بمبلغ /1,158,347,368/ ل.س (فقط مليار ومائة وثمانية وخمسون مليون وثلاثمائة وسبع وأربعون ألف وثلاثمائة وثمانية وستون ليرة سورية لا غير) وبالتالي أرباح صافية محققة بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطيات بمبلغ /926,677,894 ل.س/ (فقط تسعمائة وست وعشرون مليون وستمائة وسبع سبعون ألف وثمانمائة أربع وتسعون ليرة سورية لا غير)
كما أظهرت خسائر غير محققة ناجمة عن تقييم مركز القطع البنيوي بمبلغ /4,429,234,118 ل.س/ ل.س (فقط أربعة مليارات وأربعمائة وتسع وعشرون مليون ومائتان وأربع وثلاثون ألف ومائة وثمانية عشرة ليرة سورية لا غير).
وبين للحاضرين بأن الخسائر المتراكمة للبنك بلغت /4,743,681,634 ل.س/ (فقط أربعة مليارات وسبعمائة وثلاثة وأربعون مليون وستمائة وواحد وثمانون ألف وستمائة وأربع وثلاثون ليرة سورية لا غير) في نهاية عام 2016، وحيث انه سنداً لأحكام المادة 201 من قانون الشركات لا يجوز توزيع أي ربح على المساهمين إلاّ بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة لذلك اقترح على الهيئة العامة تدوير الأرباح المحققة لإطفاء جزء من هذه الخسائر المتراكمة بحيث يصبح رصيد الخسائر المتراكمة في نهاية

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العَامّة

عام 2017 مبلغا و قدره /3,817,003,740 ل.س/ (فقط ثلاثة مليارات وثمانمائة وسبعة عشر مليون وثلاثة آلاف وسبعمائة وأربعون ليرة سورية لا غير).

6. **بحث موضوع صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2017 ومناقشة تعويضات مجلس الإدارة للعام 2018 واتخاذ القرار بشأنها :**

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2017 وبين رئيس الجلسة بأنها بلغت /33,000,000 ل.س/ (فقط ثلاثة وثلاثون مليون ليرة سورية لا غير) وهي عبارة عن بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وذلك وفقا للآلية التي تم اعتمادها في اجتماع الهيئة العامة السابق بتاريخ 2017/04/30، في حين تنازل بعض الأعضاء عن هذه البدلات لذلك انخفض المبلغ ليصبح /12,000,000 ل.س/ (فقط إثنا عشر مليون ليرة سورية لا غير)، كما بين للحاضرين مقترح مجلس الإدارة بأن يتم تخصيص " بدلات حضور" لأعضاء المجلس وذلك لقاء حضورهم اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك للعام الحالي 2018 أسوة بالعام 2017، بحيث يحدد بدل الحضور لاجتماع مجلس الإدارة بمبلغ سبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية، و بدل حضور اجتماع أي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة بمبلغ خمسمائة ألف ليرة سورية علما بأن هذه البدلات تتضمن كافة النفقات و المصاريف التي يتكبدها العضو لحضور الاجتماع على أن لا يزيد مجموع ما يتقاضاه كل عضو من بدلات حضور اجتماعات المجلس و اللجان المنبثقة معاً عن مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية سنوياً، وعلى أن تراعى الشروط والضوابط التالية في تسديد البدل:

1. أن يدفع البدل في حال الحضور شخصيا، ولا يسدد أي مبلغ في حال المشاركة عن طريق وسائل الاتصال.
2. في حال حضور العضو لاجتماع مجلس إدارة و اجتماع لجنة في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع مجلس الإدارة 750,000 ل.س (فقط سبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لا غير).
3. في حال حضور العضو لاجتماعي لجنتين في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع واحد 500,000 ل.س (فقط خمسمائة ألف ليرة سورية لا غير).
4. في حال حضور العضو لاجتماعي مجلس إدارة في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع واحد 750,000 ل.س (فقط سبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لا غير).

كما نوه رئيس الجلسة إلى أن هذه البدلات تخضع للضريبة وفق المعدل المطبق حاليا 10% يتم اقتطاعها و توريدها للدوائر المالية.

وعرض على الحاضرين الموافقة عليها وتفويض مجلس الإدارة بصرفها. وأبدى أعضاء مجلس الإدارة عدم رغبتهم في الحصول على أي تعويضات أخرى غير ما ذكر أعلاه.

كما بين رئيس الجلسة بأنه في حال وافقت الهيئة العامة على بدلات الحضور المذكورة أعلاه فسيتم تطبيقها للعام الحالي 2018 وسيستمر بالعمل بها نفسها من بداية العام 2019 لغاية انعقاد الهيئة العامة في العام 2019 على أن تعرض على الهيئة العامة القادمة للبت بموضوع تعويضات العام 2019 واتخاذ القرار بخصوصها.

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

7. **البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2017 واتخاذ القرار بشأنها:**

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام 2017 ، وقد ابدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

8. **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2017:**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي البنك عن السنة المالية 2017 إبراءً عاماً شاملاً.

9. **انتخاب مدقق الحسابات للعام 2018 وتعيين تعويضاته:**

فتح رئيس الجلسة باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2018، وعرض على السادة الحاضرين توصية لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف بانتخاب السادة شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية كمدقق لحسابات المصرف للعام 2018 لما لها من سمعة وكفاءة عالية.
وحيث أنه لم يترشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية، كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة بالتوقيع على اتفاق خطي مع السادة شركة حصرية ومشاركوه (إرنست ويونغ سورية) وتحديد الأتعاب التي ستتوجب لها.

10. **الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:**

بين الرئيس أن شركة ليبانون إنفست ش.م.ل ممثلةً بالسيد تامر غزالة بصفته عضو مجلس إدارة البنك يعمل في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود و المشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.
بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص لعضو مجلس الإدارة المذكور بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.
كما نوه رئيس الجلسة الى انه لا يوجد حالياً اية عقود مبرمة بين المصرف وأي من أعضاء مجلس الإدارة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته 90,56% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامّة

القرار الأول :
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2017 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:
- تشكيل احتياطي قانوني بنسبة 10 % من الأرباح المحققة قبل اقتطاع الضريبة اي بمبلغ /115,834,737 ل.س/ (فقط مائة وخمسة عشر مليون وثمانمائة وأربع وثلاثون ألف وسبعمائة وسبع وثلاثون ليرة سورية لا غير) وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
- تشكيل احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة أي بمبلغ وقدره /115,834,737 ل.س/ (فقط مائة وخمسة عشر مليون وثمانمائة وأربع وثلاثون ألف وسبعمائة وسبع وثلاثون ليرة سورية لا غير) وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:
تدوير الأرباح الصافية المحققة بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطيات بمبلغ /926,677,894 ل.س/ (فقط تسعمائة وست وعشرون مليون وستمائة وسبع سبعون ألف وثمانمائة أربع وتسعون ليرة سورية لا غير) لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة بحيث يصبح رصيد الخسائر المتراكمة في نهاية عام 2017 مبلغا و قدره /3,817,003,740 ل.س/ (فقط ثلاثة مليارات وثمانمائة وسبعة عشر مليون وثلاثة آلاف وسبعمائة وأربعون ليرة سورية لا غير)
وتدوير رصيد الخسائر الغير محققة والمسجلة في بيان الدخل والبالغة /4,429,234,118 ل.س/ ل.س (فقط أربعة مليارات وأربعمائة وتسع وعشرون مليون ومائتان وأربع وثلاثون ألف ومائة وثمانية عشرة ليرة سورية لا غير) والتي نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي نهاية العام 2017.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:
أخذ العلم بقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة بتقاضي تعويضات عن قيامهم بمهامهم للعام 2017 وفق الآلية التي تم اعتمادها خلال الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2017/04/30.
منح أعضاء مجلس الإدارة بدلات حضور عن حضورهم اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك للعام الحالي 2018 أسوة بما تم اعتماده خلال عام 2017 ، بحيث يحدد بدل الحضور لاجتماع مجلس الإدارة بمبلغ سبعمائة وخمسون الف ليرة سورية ، و بدل حضور اجتماع أي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة بمبلغ خمسمائة الف ليرة سورية علما بأن هذه البدلات تتضمن كافة النفقات و المصاريف التي يتكبدها العضو لحضور الاجتماع على أن لا يزيد مجموع ما يتقاضاه كل عضو من بدلات حضور

بناء شام سيتي سنتر، مبنى المكاتب، كفرسوسة، دمشق، هاتف ٢٣٨٨٨٠٠٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس ٢٢٤٨٥١٠ ١١ ٩٦٣+ ص.ب. ٦٢٢٨، دمشق، سورية

الإدارة العامة

اجتماعات المجلس و اللجان المنبثقة معاً عن مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية سنوياً، وعلى أن تراعى الشروط والضوابط التالية في تسديد البدل:

1- أن يدفع البدل في حال الحضور شخصيا، ولا يسدد أي مبلغ في حال المشاركة عن طريق وسائل الاتصال.
2- في حال حضور العضو لاجتماع مجلس إدارة و اجتماع لجنة في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع مجلس الإدارة 750,000 ل.س (فقط سبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لا غير).
3- في حال حضور العضو لاجتماعي لجنتين في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع واحد 500,000 ل.س (فقط خمسمائة ألف ليرة سورية لا غير).
4- في حال حضور العضو لاجتماعي مجلس إدارة في نفس اليوم يدفع فقط بدل حضور اجتماع واحد 750,000 ل.س (فقط سبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية لا غير).

وتفويض مجلس الإدارة بصرفها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

عدم صرف اي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء قيامهم بمهامهم للعام 2017

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس :

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال العام 2017 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب السادة شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية ليكون مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2018 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الترخيص لشركة ليبانون إنفست ش.م.ل ممثلاً بالسيد تامر غزالة بصفته عضو مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات.

وأخذ العلم بعدم وجود أية عقود مبرمة مع أعضاء مجلس الإدارة.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في التاسع والعشرين من شهر نيسان لعام ألفان وثمانية عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

٣٠ نيسان ٢٠١٨

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة